

ساري حنفي، عدي أوفير وميخال غيفوني (محررون)

سلطة الإقصاء الشامل:

تشريح الحكم الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة

(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٢). ٧٩٩ ص. (وقفية عبد المحسن القطان للقضية الفلسطينية)

رائف زريق

أسناد القانون الدولي، مركز الكرمل الأكاديمي - حيفا.

- ١ -

تظهر «كارولين أبو سعدة» الأدوات التي تسيطر من خلالها إسرائيل على القطاع الزراعي، بحيث يجري «تحويل فلسطين إلى سوق خاص للبضائع الإسرائيلية المصنعة» ذلك أنّ السيطرة على الزراعة أصبحت إحدى الوسائل التي تلجأ إليها إسرائيل للسيطرة على الشعب الفلسطيني، ومنع أي مشروع تنمية حقيقي. ويضاف إلى ذلك دور الحواجز والمعابر كأداة رئيسية للحدّ من حركة الأشخاص والبضائع لتصبح الزراعة الفلسطينية مشروعاً خاسراً.

وفي دراسة موازية تقرأ الباحثة «ليلى فرسخ» العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل ومناطق السلطة الفلسطينية ضمن المنظور الكولونيالي، مبينة أن المدخل لفهم الوضع الاقتصادي للفلسطينيين لا يجب أن ينطلق من السوق، بل من التوسع الاستيطاني الصهيوني وعلاقات التبعية مع الاقتصاد الإسرائيلي. إنّ وضع المشروع ضمن الإطار الكولونيالي قد مكّن الكاتبة من إجراء مقارنات بحالات كولونيالية أخرى، مبرزة

يضع هذا الكتاب مجموعة من الدراسات حول الاحتلال الإسرائيلي، أدواته، تحولاته، وصيرورته المستمرة، بل إنه يتناول مواضيع من الصعب تبويبها ووضعها تحت يافطات جاهزة، بعضها يركز على أساليب السيطرة (الزراعة، الاقتصاد، والحركة)، والبعض الآخر يتمحور حول التغيرات في طريقة التحكم في المناطق المحتلة (مثل التحول إلى العنف المكشوف، سياسة الاغتيالات، وإلى البيروقراطية الكولونيالية، والتحول من الاحتلال إلى سياسة الفصل)، وهناك مقالات تتناول المجتمع الفلسطيني وتعاطيه مع الاحتلال (مقالة ساري حنفي، وإلى حدّ ما، مقالة نيف فوردون وداني فيلك) وإن كانت مجزوءة وناقصة، ويعود ذلك إلى كون معظم الكتاب أساتذة في الجامعات الإسرائيلية.

في مقالتها - «تعزيز التبعية: الزراعة الفلسطينية في ظلّ الاحتلال الإسرائيلي»،

التي يمارسها الاحتلال للحد من حركة الفلسطينيين وتنقلهم. ويلفت الكاتب النظر إلى أنه من غير الحكمة التعامل مع المكان بصفة مطلقة عن طريق احتساب المساحات المحسوبة للفلسطينيين مقابل المساحات المحسوبة للإسرائيليين، بل تجب معاينة الكيفية التي يدار فيها الحيز المكاني، وعليه فإن مكاناً ما يعتبر قريباً أو بعيداً ليس بموجب قياس البعد الذي يفصل المكانيين على الخارطة، إنما بقياس الوقت المتوقع كي يستطيع الفلسطينيون عبور هذه المسافة. وكغيره من الباحثين يشير الكاتب إلى الاعتبارية العالية في إقامة الحواجز وإزالتها بدون أي إعلان أو ضرورة واضحة للعيان، بحيث يتعذر على الفلسطيني أن يخطط عمل نهاره بموجب خطة واضحة. لهذا فإن الفلسطيني الذي يقضي ساعات عديدة في الطريق إلى العمل ومن العمل وعلى الحواجز، لا تبقى لديه ساعات للفرار، وهكذا يقوم الاحتلال الإسرائيلي ليس فقط باحتلال المكان الفلسطيني إنما الزمان الفلسطيني أيضاً، علماً أن الوقت هو المادة التي تصنع منها الحياة، وبالتالي يصادر الاحتلال الحياة الفلسطينية بالتقسيم.

أما «نيف غوردون» فيطرح مقولة مفادها أنه مع بداية الانتفاضة الأولى، ولكن بشكل خاص مع بداية الانتفاضة الثانية، جرى تحوّل في تعامل إسرائيل مع المناطق المحتلة ومع السكان الفلسطينيين، يتمثّل في الانتقال، يتحكّم بحياة السكان الفلسطينيين من خلال السلطة التأديبية والسلطة البيوسياسية، إلى نوع آخر يدير ظهره للسكان المحليين، ويحكم من خلال السلطة السيادية المباشرة، وهذا هو منطوق الفصل. ففي حين ساد في الفترة الأولى منطوق يقوم

التشابه والاختلاف بين الحالة الفلسطينية وحالات أخرى. وتشير الكاتبة كيف أن اتفاق أوسلو وما تلاه من اتفاقيات لم «تقوّض أسس الاقتصاد السياسي للاحتلال بل أعادت صياغته»، كما تركّز على دور المجتمع الدولي الذي يساهم، بشكل غير مباشر، في استدامة العلاقة الكولونيالية بين إسرائيل والفلسطينيين.

وفي دراسة مستفيضة تقدّم «هيلا داين» قراءة مقارنة لنظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا ونظام الفصل الذي تمارسه إسرائيل في المناطق الفلسطينية المحتلة، وتلاحق الكاتبة أوجه الشبه والاختلاف بين الحالتين، بدون أن تغفل التفاصيل الصغيرة والخاصة بكلّ من الحالتين. وتركز دراستها على تحديد الحركة وتوزيع السكان ووسائل النقل كأداة تحكم ناجعة يقوم بها الاحتلال عبر أنظمة حدودية من مختلف الأنواع، ثابتة ومتحركة، دائمة وأمنية، خارجية وداخلية. وتراقب الكاتبة الصيرورة التي انتقل فيها الاحتلال الإسرائيلي من مجرد مشروع احتلالي إلى مشروع فصل عنصري، مموضعة هذا النموذج ضمن التجربة الكولونيالية الأوروبية، بدون أن تنسى فرادته وخاصيته باعتباره نموذجاً يسعى إلى استنباط «حلول» غير مسبوقه للتخلص من السكان الأصليين، بدون الحاجة إلى اللجوء إلى مشاريع إبادة جماعية بل عبر طريق «تدمير بيئة تلك الجماعات» بصفتها جماعات «تهدد الأمن».

توقف «أريئيل هاندل»، أمام ما يسمّيه بـ «جغرافية الكارثة» ملقياً الضوء على الطريقة التي يجري فيها التحكم بالمكان والحيز الفلسطيني، والطرق والأساليب المختلفة لتجزئته وطرق التحكم

الظروف الخاصة. بالمقابل يلفت الكاتبان الانتباه إلى أن البيروقراطية الاحتلال تنتمي إلى نوع آخر من البيروقراطية لا يقوم على تطبيق قواعد جاهزة إنما يقوم على تطبيق سياسات اعتبارية عشوائية للموظف الصغير، أو الجندي على الحاجز، تسمح له بأن يتخذ القرار الذي يرتئيه بدون أن يكون هناك وجود قاعدة واضحة عليه الالتزام، بها، ليتحول الاستثناء إلى نوع من القاعدة، ولتصبح المزاجية سيدة الموقف.

ويموضع الكاتبان هذا النوع من البيروقراطية ضمن إطار نظري مقارن، ويطوران بذلك مفهومين مختلفين من البيروقراطية: النوع الأول هو النوع المؤلف الذي يرتبط بماكس فيبر، أما النوع الثاني من البيروقراطية فهو تلك التي تطورت خارج أوروبا وخارج الدولة القومية الأوروبية، أي في المستعمرات الخاضعة لهذه الدول. هناك في المستعمرات، وتحت الحكم الكولونيالي تمتعت هذه البيروقراطية بهامش غير محدود تقريباً لتأمين سلطتها. والنموذج الأمثل لهذه البيروقراطية هو تلك التي نظّر لها وطوّرها «اللورد كرومر»، المندوب السامي البريطاني في مصر. ويقدم المقال نموذجاً مقارناً عبر تتبع هذه البيروقراطية في كلٍّ من مصر والهند، ويشير الكاتبان إلى أن هذا النوع من البيروقراطية لم يلتزم بقوانين ثابتة قابلة للتنبأ، سرّية للقرار، وهذه هي طبيعة البيروقراطية الكولونيالية التي تتحكم بالفلسطينيين.

وفي مقالتهما حول العنف يتناول كلٌّ من «أريئيل أزولاي» و«عدي أوفير» تجليات العنف المختلفة الذي يمارسه الاحتلال والتغيرات التي طرأت عليه منذ

على العناية بالسكان الفلسطينيين والاهتمام برفع المستوى المعيشي والرفاهية الفردية – وإن كان ذلك بدون إحداث أي تغيير بنيوي يقود إلى نتيجة اقتصادية مجتمعية – واحتواء الغضب السياسي، فإن منطق الفصل، لا يعبأ باتباع سياسة الجزرة، وهو غير مكترث بحال السكان الفلسطينيين وغير معنيٍّ باحتوائهم أو باسترضائهم بأي شكل من الأشكال، إنما يعتبرهم عدواً، وبالتالي فإن إسرائيل ليست ملزمة بتقديم أي تبرير للظروف المعيشية البائسة التي يعيشها الفلسطينيون. ويعتقد غوردون أن هذا التحول الإستراتيجي هو الذي يفسر الارتفاع في مستوى العنف وعدد القتلى الفلسطينيين مقارنة بالعشرين سنة الأولى للاحتلال، إذ تحللت إسرائيل من الحد الأدنى للوازع الأخلاقي أو الشعور بأي نوع من الالتزامات تجاه الفلسطينيين، وانتقلت من منطق الاحتلال إلى منطق الفصل، وهو المنطق الذي يجيز لها تعليق القانون والتعامل مع الفلسطينيين والمناطق المحتلة باعتبارها ساحة حرب، غير خاضعة للمعايير الأخلاقية والقانون الدولي.

يتناول الباحثان «يهودا شنحاف» و«ياعيل بارداً» المنطق البيروقراطي الذي يتم بواسطته التحكم بالسكان الفلسطينيين. ويشير الكاتبان إلى المعنى التقليدي للبيروقراطية كما جرى تطويره على يد ماكس فيبر (Max Weber) باعتبار البيروقراطية فئة إدارية تقوم على تطبيق القانون بشكل عقلاني، مبنياً على القواعد والوصفات الجاهزة، تجافي الارتجال، وتعزف عن الأخذ بالمعطيات الخاصة للحالة الفردية قيد البحث، عاملة على إخضاعها للقانون العام بدون مراعاة

الجو، والانسحاب من غزة كان يمهد ويشرعن لاستمرار عمليات الاغتيال. ويوضح المقال الصيرورة التي جرى من خلالها «تطبيع» عمليات الاغتيال هذه لتخرج عن كونها حالات استثنائية، ولتصبح أمراً طبيعياً يجري تطبيقه بوتيرة أكبر وعلى نطاق أوسع.

أما مقالة «نيف غوردون» و«داني فيلك» التي عنوانها (غير الموفق برأيي لأسباب ستضح فيما يلي): «تدمير مجتمع المخاطرة وهيمنة حماس» فتطرح تصوراً تحاول من خلاله تفسير ازدياد وارتفاع قوة حماس داخل الشعب الفلسطيني. يعزو الكاتبان ازدياد شعبية حماس إلى غياب الاستقرار داخل المجتمع الفلسطيني. ويشيران إلى غياب ما يسميان «مجتمع المخاطرة» الذي يقوم على حساب وتوقع المخاطر المحدقة بالفرد/ المواطن، عن طريق بناء نظام من التأمينات، بحيث يشارك جميع أفراد المجتمع في إقامة شبكة واقية للفرد في حالة تحقق أي من المخاطر وذلك عن طريق دفع التعويضات الملائمة، وبهذه الطريقة يكون من الممكن تأمين بعض الأمان للفرد في مجتمع كثرت فيه المخاطر. يؤكد الكاتبان بأنه نظراً إلى العنف الإسرائيلي أصبح من المتعذر على المجتمع الفلسطيني أن يقيم شبكة عقلانية منظمة من التأمينات الاقتصادية الاجتماعية، وبالتالي فإن تدمير هذه الآليات هو ما فسخ ويفسح المجال لذهنية أصولية - بعد حدثية، كذهنية حماس، حيث يصبح التركيز على الإيمان هو الملاذ الأساسي، أي أن المرء في مواجهة مخاطر وظروف الحياة غير القابلة للضبط، لا يجد أمامه إلا ربه والتدين ملاذاً.

تتناول دراسة «غادي ألغازي»

عام ١٩٦٧. ويميز الكاتبان بين نوعين من العنف - العنف الملموم والعنف المتفجر، فالعنف الملموم «هو وجود قوة عنيفة يكون انفجارها وشيكاً، لكنه غير ظاهر، وكلاهما فعّال، وإن بطرق مختلفة. ويشير الكاتبان إلى أن إسرائيل استعملت هذين النوعين من العنف. وفي حين يمكن تقصي آثار العنف المتفجر بإحصاء عدد الضحايا وعدد الجرحى، فإن آثار العنف الملموم عسوية على التتبع، وإن كان يترك بصمته على نسيج الحياة اليومية الفلسطينية بعمق شديد. وفي السنوات الأخيرة للانتفاضة تحولت الأراضي المحتلة إلى مناطق يتعذر فيها التمييز بين نوعي العنف. ويتتبع الكاتبان محاولات قوى يسارية ليبرالية من أجل إبراز الفرق بين العنفين، إذ يجري التعامل مع العنف المتفجر الذي يكون كارثياً في حالات عديدة، باعتباره عنفاً غير مقبول، مما يضفي المعقولية على العنف الملموم باعتباره جزءاً من رتبة الحياة اليومية للفلسطينيين الذي لا يستدعي أي انتباه أو احتجاج.

ويصل منطق الاستثناء إلى ذروته، وتحويله إلى نوع من القاعدة في التعامل مع الفلسطينيين، عندما يتعلق الأمر بسياسة الاغتيالات التي اتبعتها إسرائيل ضد قياديين فلسطينيين، وهذا ما يتناوله «إيال وايزمان» في مقالته «وسائل الموت» الذي يشير كيف تحولت عمليات الاغتيال من حالة استثنائية إلى حالة شبه روتينية وحتّى إلى سياسة حكومية رسمية. ويشير الكاتب إلى العلاقة بين خروج إسرائيل من مراكز المدن وإخلاء غزة، وسياسة الاغتيالات. فبدل السيطرة الكاملة على الأرض جرت سيطرة محددة عن طريق

والمعونات الحكومية، وهو ما يفسر أيضاً قدرتها على استيعاب فئات كبيرة من الشرائح الشعبية والفقيرة.

أما مقالة «رونين شمير» القصيرة فتشير إلى التضليل المتضمن عندما يجري الحديث عن الاحتلال، بأل التعريف، باعتبار أن الاحتلال يقضي بإخفاء وجود فكرة الاحتلال. الاحتلال يفترض وجود الحدود، والحدود تفترض وجود الآخر، أما إسرائيل فإنها في واقع الأمر لا تعترف بالحدود، ولا تعترف بوجود الآخر كذات تقف معه على قدم المساواة، «بل آخر خطراً، الأمر الذي يستدعي إما إلغاءه وإما عزله».

ويوظف شامير تحليل فوكو في التعاطي مع المجزوم ومع المصاب بالطاعون كنموذج لفهم السياسة الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين. فالتعامل مع المجزوم يفرض ضرورة إخفاء الفرد وإبعاده عن الجماعة. أما المبدأ الذي يحكم طريقة التعامل مع الطاعون فيقوم على تجزئة المكان والإبقاء على الأفراد في بيوتهم وإخضاعهم لمبدأ الكشف الكامل أمام الأنظار (Hypervisibility). ويشير شامير إلى أن الاحتلال هو النظام الذي يستعمل الطريقتين في التعامل مع الفلسطيني. يريده أن يغيب، لكنه غير قادر على تغييره. بناء عليه، إذا كان لا بد من حضوره، فليكن على الأقل حضوراً مكشوفاً ومحدداً.

أما مقالة «أورنا بن نفتالي»، «إيال غروس» و«كيرين ميخائيلي» فإنها تهدف إلى «إمساك الثور من قرنيه»، حيث يرى المؤلفون أن ممارسات الاحتلال، كالأبعاد والاستيطان وحظر التجول والعقوبات الجماعية ممارسات غير قانونية، بل أن

الديناميكية الداخلية الإسرائيلية التي تغذي المشروع الاستيطاني، مركزاً على العوامل الاقتصادية التي تقف وراء هذا التوسع الاستيطاني، حيث يشير من ناحية إلى حاجات الطبقات الفقيرة داخل المجتمع الإسرائيلي إلى أماكن سكن بأسعار معقولة وقريبة من مركز البلاد، ومن ناحية أخرى إلى الأرباح الجارفة التي يجنيها حيتان الرأسمال الإسرائيلي الذين يستولون على هذه الأراضي بأسعار بخسة، وتقدم لهم التسهيلات العديدة خلال عملية البناء والترخيص. وبالتالي فإن هذه الدراسة تلفت الانتباه إلى الاقتصاد السياسي للمشروع الاستيطاني، وتشير إلى الرابحين الفعليين من هذا المشروع، وتكشف عن محدودية التحليل الأيديولوجي الديني، الخلاصي، الذي يظهر المشروع الاستيطاني وكأنه مشروع «تفرضه» قلة من المستوطنين المتشددين دينياً والمتطرفين قومياً الذين تقودهم دوافع خلاصية أيديولوجية صهيونية. لذا يحلل الكاتب كيف تحول الاستيطان إلى مشروع في صلب الإجماع الإسرائيلي، تدعمه قوى من أوساط مختلفة ولأهداف مختلفة، يجتمع فيها الفكري والأيديولوجي بالاجتماعي والاقتصادي، ويعرض بالتالي فكرة أكثر غنى وتركيباً لطبيعة المشروع الاستيطاني الإسرائيلي.

ويظهر المقال الديناميكية المركبة لعملية الخصخصة الاقتصادية التي مرت بها إسرائيل، مشيراً كيف أن الدولة انحسرت وانكسرت داخل إسرائيل وخرجت من السوق، لكنّها تمددت وأعدت حضورها المكثف داخل المستوطنات، بحيث تحولت المستوطنات إلى المناطق الوحيدة التي تسود فيها سياسة الرفاه الاقتصادي

اللاجئين في الأراضي الفلسطينية. ويشير حنفي إلى المخيم بصفته فضاءً مغلقاً - أي فضاءً منعزلاً عن سياقه المدني والحضري، مكرساً هوية محلاتية، وإلى أن مخيمات اللاجئين في مناطق السلطة الفلسطينية هي فضاءات مغلقة، مقارنة بمخيمات اللاجئين في الأردن وسورية، وهو أمر مثير للانتباه. ويحاجج المقال بأن الإصرار على هذا الانغلاق بالادعاء أنه ضروري للإبقاء على الهوية الوطنية للمخيم ولإبقاء حلم العودة متقدماً إنما هي حجة واهية، لأن هذا الانغلاق عوضاً عن أن يولد هوية وطنية جامعة فلسطينية، يولد هوية محلاتية مغلقة، وبالتالي يدعو الكاتب إلى إحداث مصالحة بين المخيم والمدينة بدل حالة العداوة السائدة بينهم، وضرورة إيجاد التعاون، لا التنافس فيما بينهم.

- ٢ -

ما دواعي حاجة القارئ العربي بشكل عام والفلسطينيين بشكل خاص إلى هذا الكتاب؟ يتحدث الجميع عن الاحتلال، ضرورة إنهاء الاحتلال، وبالتالي فهو حاضر بشكل دائم في الخطاب السياسي، وحضوره الدائم يبلغ أحياناً درجة البدهة، وكأنه مفهوم ضمناً ما هو هذا الاحتلال، وطرق عمله وآلياته.

ويأتي هذا الكتاب ليعلّق، أولاً، على هذه البدهة المفترضة. إذ إنَّ هناك ما يمكن وما يجب معرفته وتقصّيه حول طرق عمل هذا الاحتلال. طبعاً لا يحتاج المواطن الفلسطيني الذي تقتلع أشجاره وتصادر أرضه ويحرم من المياه ومن الهواء، إلى كتاب مستفيض كهذا كي يشعر بوطأة الاحتلال ووحشيته. لكن كتاباً توصيفياً

الاحتلال برمّته، وبمجمله، هو احتلال غير قانوني. ويشير الباحثون إلى أن معظم الأبحاث تتركز حول بعض الممارسات غير القانونية هنا وهناك، لكن السؤال الكبير حول قانونية الاحتلال بقي غائباً.

وحتى تصحّ هذه المقولة يفترض كاتبو المقالة وجود إطار معياري يمكننا من التمييز بين الاحتلال القانوني والاحتلال غير القانوني، ووجود إطار معياري كهذا هو فرضية غير مفروغ منها، إذ يشير الكثير من القانونيين إلى أنّ الاحتلال بحدّ ذاته هو عبارة عن حقيقة سافرة غير محكومة بأية معايير. إنّ المعايير التي تحكم قوانين الاحتلال تقوم على ثلاثة مبادئ: (١) يقول إنّ السيادة والحق في أرض معينة ليست منوطة بالقوة، أي أنّ القوة غير مؤهلة وغير قادرة على التأسيس لأي حق، ويبقى حقّ السيادة أولاً وأخيراً للشعب كجزء من حقّه في تقرير مصيره؛ (٢) يقوم على رؤية القوة المحتلة كصاحبة عهدة اتجاه الشعب الخاضع للاحتلال، ويبقى الشعب الخاضع للاحتلال هو صاحب حقّ الاستفادة من هذه العهدة؛ (٣) الذي يركز عليه كاتبو المقالة يفيد بأن الاحتلال بحكم طبيعته مؤقت، ولا يمكن أن يكون احتلالاً دائماً. وبناء على هذه المعايير، وبعد مراجعة السياسات الإسرائيلية تجاه المناطق المحتلة يخلص كاتبو المقالة إلى النتيجة التي تقول بعدم قانونية الاحتلال الإسرائيلي برمّته.

وإذا كانت دراسة ألغازي تتركز على المجتمع الإسرائيلي وديناميته الداخلية، - فإن مقالة (ساري حنفي) تتركز على الدينامية الخاصة بالشعب الفلسطيني. وهو يقوم بدراسة سوسيولوجية لمخيمات

الرؤية المفصلة لتجليات الاحتلال في المجالات المختلفة، ومن الرؤية العامة أيضاً للصيرورة التي تحايثه، أي أنّ التفاصيل الوافرة التي يقدمها الكتاب لا تحجب الصورة العامة، بل تسهم بشكل واضح في رسم وتلمس ملامحها. أي أنّ الكتاب يمكّننا من رؤية الشجر ورؤية الغابة أيضاً.

ثانياً، وهذا هو الأساس باعتقادي، أن القارئ المتأنّي يستطيع أن يلاحظ السمات العامة المشتركة للتحوّلات العميقة والبنوية التي مرّ بها هذا الاحتلال. ومع بعض المجازفة يمكن القول إنّ واحدة من الصور المتبلورة من بعد قراءة هذه الكتاب يمكن توصيفها على الشكل التالي: منذ الانتفاضة الأولى، ولكن بشكل خاص منذ بداية الانتفاضة الثانية، أخذت إسرائيل «تتخلى» عن علاقتها بالسكان الفلسطينيين، وبالتالي تخرجهم من داخل عالمها السياسي وتزيل عن نفسها أي عبء أخلاقي أو سياسي أو قانوني تجاههم، وتعتبرهم بشكل مطرد جزءاً من «الخارج» و«الأخر» الذي من المبرر محاربتهم (مقالة نيف غوردون التحول من منطق البيوبوليتيكا إلى منطق الفصل، وبلغه شنهاف/ باردا الانتقال من البيروقراطية العادية إلى البيروقراطية الاعتيادية الكولونيالية، وبلغه أزولاي/ أوفير الانتقال من العنف الملجوم إلى العنف المتفجر، وبلغه ايال وايزمان تحويل الاغتيالات من حالة استثنائية إلى سياسة رسمية للدولة). هذا من ناحية، لكن من ناحية أخرى فإن إسرائيل عززت علاقتها بالأراضي الفلسطينية المحتلة، وعززت في الوقت نفسه مشروعها الاستيطاني، وتحول من مشروع لفئة من المتدينين المتعصبين إلى جزء مركزي وهام في السياسة الإسرائيلية الرسمية، أي

كهذا، يرصد الاحتلال وأدواته وسياساته ضروري من أجل فهم الاحتلال، ولتطوير إستراتيجية لمقاومته.

إنّ التمعن في التفاصيل الذي يتيحها هذا الكتاب من ناحية، كما التحوّلات التي يصفها على مرّ السنين والتجليات المختلفة للاحتلال تمكّننا من رؤية الاحتلال ليس باعتباره حالة ساكنة، إنّما باعتباره صيرورة متحركة، يكشف بالتالي عن التيارات العميقة التي تساهم في تشكل هذه الظاهرة. وبهذا المعنى فإنّ الكتاب عبر تركيزه على الاحتلال باعتباره صيرورة وممارسة ساعد ويساعد على تجاوز نوعين من التفكير والكتابة حول الاحتلال: النوع الأوّل هو ذلك النوع الذي يركز على خروقات حقوق الإنسان، ويشير إلى عدد حالات الاعتقال والقتل، وهدم البيوت، والإبعاد واقتلاع الأشجار وغيرها من الخروقات التفصيلية الهامة، لكنّها غير كافية، والنوع الآخر من الكتابة الذي يتعاطى مع الاحتلال بال تعريف وكأنه كائن موجود داخل علبة سوداء مغلقة الإحكام، يجب التخلص منه والقضاء عليه، بدون الالتفات إلى أنّ الاحتلال هو مشروع ينمو ويكبر ويتغير ويلبس صوراً ويخلع أخرى، ويتبنّى ممارسة ويتخلى عن أخرى.

- ٣ -

يشير المؤلفون إلى الموقع الذي يحتله هذا الكتاب في الأدبيات التي تتعلق بالاحتلال، وليس لي ما أضيفه في هذه السياق سوى الإشارة إلى بعض الأمور التي لم يشر إليها.

أولاً، يمكّننا هذا الكتاب من الجمع بين

الحالية، وفيها يكمن جوهر السيادة، وهذا هو منطوق الفصل العنصري بامتياز. وهو منطوق يقوم على استحالتين: استحالة التنازل عن الأراضي الفلسطينية ومنح الفلسطينيين دولة مستقلة، واستحالة ضمّ الأراضي مع سكانها ومنحهم المواطنة الإسرائيلية، فيبقى المخرج الوحيد ضمّ الأرض والإبقاء على السكان خارج المنظومة القانونية السياسية الإسرائيلية، وهذا هو منطوق الأبارتهايد. إنّ سرّ السيادة الإسرائيلية يكمن بالضبط في هذه النقطة.

من الواضح، أنّ الصورة المنبعثة من بين فصول هذا الكتاب تشير إلى أنّ الاحتلال لم يعد ظاهرة أمنية ولا هامشية في المجتمع الإسرائيلي، بل أصبح جزءاً من مكوناته ومن هويته، وبالتالي يجب أخذ المتغيرات بعين الاعتبار عندما يجري الحديث عن حلّ الدولتين، الذي يفترض بالحد الأدنى إنهاء الاحتلال وإزالة المستوطنات.

إن فهم هذه الصيرورة التي لا تعين الاحتلال ظاهرة أمنية بل ترى فيه عنصراً أساسياً في بناء الدولة الإسرائيلية، لكلّ صانع قرار عربي وفلسطيني وهو معطى لا يمكن تجاهله حين يرغب العرب في تحديد خياراتهم مقابل إسرائيل، وبالأساس في النقاش الدائر حول حلّ الدولة وحلّ الدولتين.

وعلى هذا، فإنّ أيّ تحدّد للمشروع الإسرائيلي يجب أن يقوم على تحدي احتكارها لمشروع صناعة/إزالة الحدود، بما يدفع إلى تعيين وإقرار معنى الحدود. ذلك أنّ إسرائيل برفضها التخلي عن احتكار رسم/محو الحدود ترفض في الواقع حلّ الدولتين، وترفض حلّ الدولة الواحدة □

أنّه جرى تطبيع الاستيطان وتحويله من الهامش إلى المركز، ومن كونه استثناء إلى كونه جزءاً من القاعدة. ويعني ذلك ضمن ما يعنيه أن إسرائيل تقوم في الوقت نفسه بعمليتين تبدوان متناقضتين: فهي من ناحية «تقصي» السكان الفلسطينيين، ومن ناحية أخرى «تقرّب» الأرض الفلسطينية وتربطها أكثر فأكثر من ناحية إدارية وجيو - سياسية بالمركز الإسرائيلي، وبالتالي فإنّ المناطق الفلسطينية المحتلة أصبحت في الوقت نفسه «أقرب» و«أبعد»، وأصبحت في نفس الوقت داخل إسرائيل وخارجها، فهي جزء منها، وجزء خارج عنها، وإسرائيل تقيم الحدود متى تشاء، وتنزعها متى تشاء، تتعامل مع المجتمع الفلسطيني والسلطة الفلسطينية وكأنها دولة أخرى، أي باعتبار أن هناك حدوداً، ممّا يبرّر لها عنفها غير المحدود، لكنّها في نفس الوقت تمنح المستوطنين في المناطق المحتلة كلّ الحقوق باعتبار أن هذه منطقة إسرائيلية لتمحو الحدود بذلك. والعكس بالعكس مع المقاوم الفلسطيني - فهو ليس جزءاً من الكينونة السياسية الإسرائيلية، فهو ليس مواطناً، لكنه أيضاً ليس جزءاً من كينونة سياسية مستقلة منفصلة، وبالتالي فهو ليس محارباً يحظى بحقوق أسرى الحرب. فإسرائيل تحظى بالامتيازات التي يمنحها منطوق الحرب، من دون أن تدفع ثمنها وتلتزم بمستحققاتها، وتعامل الأراضي الفلسطينية باعتبارها أراضي داخل الدولة من دون أن يتمتع الفلسطينيون بحقوق المواطنة.

قد تكون هذه الجدلية القائمة على استحضار واستغياح الحدود في آن واحد، هي الميزة الخاصة للاحتلال في تجلياته